

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9463

الثلاثاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد إيراشاندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد أونو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2023/758)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



السيدة **إيفستيغنيغا** (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أيد الاتحاد الروسي قرار مجلس الأمن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (القرار 2705 (2023))، الذي أعده زملاؤنا البريطانيون.

إن الصومال يمر الآن بمرحلة بالغة الأهمية في تاريخه الحديث. وفي مواجهة جميع التحديات، بما في ذلك استمرار حظر الأسلحة، تكافح الحكومة الاتحادية التطرف بنجاح. وهناك أيضا نتائج تتحقق من حيث بناء الدولة وتطوير حوار وطني. ونرحب بالدور القيادي الذي تضطلع به مقديشو في حل النزاعات الداخلية بين العشائر في لاسعانود. وفي ظل هذه الخلفية، يزداد دور البعثة السياسية الخاصة للأمم المتحدة بشكل كبير. وندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى مواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة الصومال الاتحادية، في حدود ولايتها. وينبغي تكثيف العمل لتنفيذ ما وافق عليه مجلس الأمن في العام الماضي - التوصيات المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي المستقل لأنشطة البعثة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة ببدء عملية تسليم مهامها باطراد إلى الفريق القطري. وفي تقديم المساعدة إلى البلد، ندعو إلى التقيد الصارم بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية المكرسة في قرار الجمعية العامة 182/46، بوصفها الأساس التوافقي الوحيد لتقديم المساعدة الإنسانية الدولية. إن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، بما في ذلك عملها التشريعي في برلمانها ذي السيادة، أمر غير مقبول.

السيد **غونغ شوانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): في الوقت الحاضر، حيث أن الحالة السياسية والأمنية في الصومال تمر بمنعطف حاسم الأهمية، فإن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال يفرضي عموما إلى دعم العملية السياسية في الصومال وتنسيق زيادة المساعدات الدولية. ولذلك، صوتت الصين للتو مؤيدة القرار 2705 (2023). وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على نقطتين. أولاً، يشير القرار إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم العملية السياسية في الصومال والحفاظ على

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2023/758)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/807، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/758، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال. والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أترح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2705 (2023). أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

الدور المفيد الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في الصومال. ولذلك، ما زلنا نؤيد بشدة استمرار مساعي بعثة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في الصومال.

وفي سياق العمليات العسكرية الجارية ضد حركة الشباب، يدرك الأعضاء الأفارقة الثلاثة الحاجة المتواصلة للتصدي لخطر الإرهاب المستمر في البلد. ويسلم القرار بذلك التهديد ويعرب عن بالغ القلق إزاء استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وانتشار الأسلحة والذخيرة. ونحن ثابتون في التزامنا بدعم إيجاد حل لتلك التهديدات وتنفيذ جهود شاملة للحد منها وتحقيق الاستقرار في الصومال ووضع البلد على طريق السلام والازدهار.

ويعتقد الأعضاء الأفارقة الثلاثة اعتقاداً راسخاً أن القرار ينطوي على إمكانية تسريع جهود تحقيق الاستقرار في الصومال والحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس، ليس للصومال فحسب ولكن أيضاً للبلدان المجاورة. ويؤمن الأعضاء الأفارقة إيماناً راسخاً بأن تقديم مساعدة شاملة في المجالات المالية والتقنية والأمنية أمر حاسم لمساعدة الصومال بشكل فعال في هذا المنعطف الحرج. وعلى وجه الخصوص، يدعو الأعضاء الثلاثة إلى النظر بعناية في الرفع الكامل لحظر الأسلحة لأنه سيمكن الصومال من الحصول على الأسلحة الضرورية لمكافحة الجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب، وتخزينها. ونرحب بصياغة القرار التي تسلط الضوء على أهمية الحوار الشامل لجميع وعمليات المصالحة المحلية والمشاركة الهادفة للمرأة للنهوض بالأولويات الوطنية ودعم المصالحة والأمن والانتقال. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على الإسهامات القيمة للمرأة في بناء السلام وأهمية تعزيز مشاركتها في الحياة الوطنية.

وفي ضوء الحالة الإنسانية الأليمة السائدة في الصومال، نقدر أن القرار يعبر عن ذلك القلق ويدعو إلى زيادة الدعم من المانحين لتخفيف معاناة الشعب الصومالي.

أخيراً، نرى أن النهج الشامل للجميع الذي اتبعه الوفد القائم على الصياغة، والذي أسفر عن نص توافقي، يعبر عن الالتزام

الاستقرار في منطقة لاسعانوند. وخلال المشاورات، شددت الصين على أن تلك المهام تشمل الشؤون الداخلية للصومال وشددت على أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن تتقيد بمبدأي ملكية وقيادة الصومال فيما يتعلق بسيادة حكومة الصومال الاتحادية وقيادتها. وبناء على طلب الصين وأعضاء آخرين في المجلس، عدل القرار وفقاً لذلك. وتأمل الصين أن تتقيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في عملها في المستقبل، التزاماً صارماً بالولاية الصادرة عن المجلس، وأن تعزز الاتصال والتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية، وأن تمتنع عن فرض حلول خارجية.

ثانياً، خلال المشاورات بشأن القرار، استكشف أعضاء المجلس سبل مساعدة الصومال على التكيف مع تغير المناخ. وأبرز الجانب الصيني أن نقص الموارد المالية هو العائق الرئيسي الذي يواجه الصومال والدول الأفريقية الأخرى في التصدي لتغير المناخ. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها من خلال تزويد الصومال والبلدان الأفريقية الأخرى بتمويل المناخ، الذي تأخر لمدة 14 عاماً. ومما يؤسف له أن تلك الاقتراحات المعقولة من الجانب الصيني لم تدرج في القرار. وتعتقد الصين أنه إذا كان المجلس يعترم التصدي بفعالية لمسائل تغير المناخ والأمن في المستقبل، فينبغي له أن يحض البلدان المتقدمة النمو على ترجمة التزاماتها السياسية بدعم البلدان الأفريقية في التصدي لتغير المناخ إلى إجراءات ملموسة وأموال فعلية.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر القائم على الصياغة، المملكة المتحدة، على توجيه مجلس الأمن في وضع اللمسات الأخيرة على القرار الذي اتخذناه للتو (القرار 2705 (2023)).

لقد صوت الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس تأييداً للقرار، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لأننا، متحدين في اعترافنا المشترك، نفهم دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في التنفيذ الفعال لمبادرات بناء الدولة في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن تأييدنا للقرار المتخذ يعزز

ثانياً، يتعين على وجود الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما بعثة تقديم المساعدة، العمل والوفاء بولايته بشكل لا لبس فيه بطريقة تلي توقعات الحكومة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية. وينبغي ألا تغير التفسيرات المختلفة والمناقشات بشأن النموذج المعتمد للنظام الاتحادي من حيث تقاسم السلطة والموارد بين الصوماليين التزام الأمم المتحدة المشترك بصومال موحد.

ثالثاً، نوجه الانتباه إلى المسألة المستمرة المتمثلة في ارتفاع معدلات الشواغر داخل بعثة الأمم المتحدة على مدى السنوات السبع الماضية. والواقع أن استمرار الوظائف الشاغرة وغير المشغولة منذ فترة طويلة، على الصعيد الدولي والمحلي، يمكن أن يشير إلى قرب نهاية دورة حياة البعثة السياسية الخاصة. ونشجع الأمانة العامة بقوة على الإسراع بالانتهاء من استعراض التوظيف والتشكيل لعام 2022. وسيعزز ذلك انتقال بعثة الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وييسر تكامل جميع مبادرات الأمم المتحدة في الصومال، مع توفير الدعم في الوقت نفسه لتنفيذ الأولويات الإنمائية طويلة الأجل لحكومة الصومال الاتحادية.

لقد اتخذنا خطوات هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار السياسي. وبينما ننظر بتفاؤل إلى التقدم المحرز، فإننا ندرك أنه يجب توطيد مكاسب السلام بوصف ذلك خطوة نحو التنمية المستدامة، وما زلنا ملتزمين في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة 10/15.

المشترك للمجلس بشأن هذه المسألة وينبغي أن يحفز التنفيذ الناجع لأحكام القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يحيط وفد بلدي علماً بالقرار المتخذ للتو لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (القرار 2705 (2023)). وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، إن هذه لحظة لتجديد الأمم المتحدة التزامها تجاه الحكومة الصومالية والشعب الصومالي مع تعزيز التنسيق والاتساق في الجهود بين مختلف كيانات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. ولذلك، من الضروري اعتماد ولاية يمكن أن تدعم جهود الحكومة لتوطيد الاستقرار السياسي والأمن والتنمية المستدامة في البلد.

إن هذه هي السنة العاشرة منذ إنشاء البعثة السياسية الخاصة في الصومال. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ولاية البعثة ينبغي أن تعبر عن حالة الصومال اليوم وليس صومال عام 2013. وفي هذا الصدد، نرحب بشروع المجلس في الانتقال إلى وجود يمثّل في فريق الأمم المتحدة القطري بغية مواصلة وجود الأمم المتحدة مع الأولويات الإنمائية طويلة الأجل التي حددتها الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن النصر في المعركة ضد الإرهاب لا يتحقق بالوسائل العسكرية فحسب، بل من المهم أيضاً أن نعالج بصورة متزامنة دوافع التطرف العنيف، مثل نقص الفرص الاقتصادية. وكما يعلم الأعضاء، فلا سلام من دون تنمية ولا تنمية من دون سلام.